البوصلة المفقودة*

فى خطوة نادرة حقا ، أرسلت لى وزارة التربية والتعليم نسخة مما أسمته (الخطة الاستراتيجية لإصلاح التعليم) ، ثم عرفت فيما بعد أن الفضل فى إرسالها لم يكن يقظة من وزير التربية بل هو خطوة طيبة من الدكتور حسن البيلاوى ، مما نرجو أن يكون تراجعا عما أشكو منه – وهناك غيرى بطبيعة الحال – حيث تصنع مشروعات وخطط وبرامج ، لا أقول لا نُدعى إلى المشاركة فى صناعتها حتى لا يتصور أحد أننا سوف نزاحمهم ، أو أننا نبحث لنا عن موطئ قدم على باب السيد الوزير ، فكل من يعرفنا يعلم علم اليقين أننا أبعد خلق الله عن مثل هذا الاحتمال ، وإنما أن " نطلع " على ما يتم التفكير فيه ويتم صنعه ، فلعلنا يمكن أن نفيدهم برأى ، ولعلنا ، عندما نكتب وننقد ، نكون على بينة من حقيقة ما يحدث بدلا من أن نتلقى معلوماتنا من الصحف ونبنى عليها !

عندما جاء لى الرسول بالخطة ، لاحظت أنها فى حقيبة قَيِّمة حقا ، فلما أمسكت بها قبل فتحها وجدتها ثقيلة للغاية ، حتى لقد تمنيت ساعتها أن يتوافر لى " ميزان " لأزنها ، فهى لابد أن تزن عدة كيلوجرامات ، ولم أتوقع أبدا أن يكون كل هذا الثقل هو للخطة نفسها ، لكن ثبت ذلك عندما فتحت الحقيبة وأخرجت الخطة ، فإذا بى أرى ما لم أره أبدا فى كافة خطط ومشروعات تطوير التعليم ، منذ أول خطة لتطوير التعليم فى مصر قام بها ما سمى بقومسيون المعارف عام ١٨٨٠ حتى الآن .

لقد سبق لى أن وقفت أمام مؤتمر عقدته جمعية المناهج فى أغسطس عام ١٩٩٤ ، وأمسكت بنسخ من عدد من خطط ومشروعات تطوير التعليم

---

* جريدة نهضة مصر فى ٧/ ١ / ٢٠٠٨

فى مصر منذ عام ١٨٨٠ حتى قيام د٠حسين بهاء الدين بإصدار ما أسماه (مبارك والتعليم) وقارنت بين ما عليه الأخيرة من فخامة طباعة وفقر فكر ، وبين ما كانت عليه المشروعات السابقة طوال تاريخ مصر ، من تواضع طباعة وثراء فكر ، وكان د٠ البيلاوى حاضرا وأذكر جيدا كيف هنأنى على ما قلته وما اتسم به من صراحة وصدق وجرأة ، وقامت القيامة على كاتب هذه السطور بسبب هذه الكلمات وما جرى مجراها ، عدة سنوات !

لكنى اليوم أجد أن ما صدر فى عهد بهاء الدين يتوارى – من حيث الشكل والوزن – بسرعة أمام فخامة ورونق وبهاء الخطة الجديدة !

وعندما بدأت فى تصفح الخطة وعرفت الأيادى الأجنبية الممولة عرفت على الفور سر هذا النعيم الذى طفح على الخطة من أول الغلاف إلى سائر صفحاتها ، لكن ، ليعذرنى ذوو الشأن إذا سمحت لمثل شعبى فرض نفسه علىّ على الفور ، يقول " أقرع ونزّهى ؟ !!

لقد كانت مشروعات تطوير التعليم السابقة ، التى كتبها أفذاذ مثل على مبارك ، وأحمد لطفى السيد ، وأحمد نجيب الهلالى ، وطه حسين ، وعلى ماهر ، وإسماعيل القبانى ، وحلمى مراد وغيرهم تمولها جيوب مصرية ، وهى فقيرة محدودة ، لكنها أيضا تفرض مثلا شعبيا آخر لا أعرف لم قفز هو بدوره إلى خاطرى فورا ، وهو القائل " حمارتك العارجة ولا سؤال اللئيم " !!

أقول الحق ، لم أستبشر كثيرا ، بالبداية ...

لم يكن هذا نتيجة نزعة تشاؤم تغلب على كاتب هذه السطور ، ولكنها ...رة الماضى ومؤشرات الحاضر ، أقول ذلك بحكم ما أنا منغمس فيه منذ ...رات السنين ، من دراية بوقائع تاريخ مصر الحديث على وجه العموم ... التعليم على وجه الخصوص ...

إنها القصة الأبدية للمعونات والقروض الأجنبية ..منذ أيام الخديو سعيد ، والخديو إسماعيل، وأخيرا منذ ما حدث من تجمع غربى لتمويل مشروع السد العالى عام ١٩٥٦ ، ثم ما جرى عندما تبين لهم أن القيادة الوطنية لمصر فى ذلك الوقت لم تنظر إلى هذه المعونة والقرض باعتبارهما ثمنا لرضوخ وتبعية ، فكان ما كان مما هو معروف للجميع من دمار وخراب ، وكأنه قد كُتب علينا هذا سواء قبلنا أو لم نقبل ، فإذا قبلنا فقد بعنا بلدنا وتاريخنا وأمتنا إلى الأجانب كما حدث أيام سعيد وإسماعيل ، وإن لم نفعل ، أغارت الطائرات والجيوش لتدمر وطننا وتقتل من أهلنا ألوفا !

لكن ، هناك فرق كبير ...

فى حالة القبول ، يمكن أن نغرق فى المال والنعيم ، لكننا نفقد الكثير مما قد لا يوزن بموازين الذهب والمال ، تماما مثلما ترفض أنثى أن تبيع عرضها وترضى بالفقر والجوع وفقا أيضا للمثل المعروف " تجوع الحرة ولا تبيع ثديها " .

طبعا هناك من لهم وجهة نظر أخرى ، أن هذا " العرض " الذى نتحدث عنه فى الشرق الإسلامى خاصة هو من بقايا التخلف ، فجسد المرأة ملك لها هى من حقها أن تتصرف فيه كما تشاء !

وفى حالة الرفض ، هناك تضييق وجوع ، وحرب ، لكن هناك كرامة وثقة بالذات وحفاظ على الهوية ، وهى الأمور التى أصبحت اليوم وكأنها من أساطير الأولين ، وتصل البجاحة بالبعض أن يشير لنا بأن مثل هذا أيام عبد الناصر هو الذى خرب مصر ، دون أن ينظروا نظرة أعمق ، ويجيبوا عن التساؤل الأساسى : ومن الذى حاصرنا ؟ ومن الذى أرسل طائراته تدك بلادنا ؟ ومن ؟ ومن ؟ أليس هو ذلك العدو الاستراتيجى الذى تقابلونه اليوم بالأحضان وتشبعونه تقبيلا ؟!

وهكذا ، توقعت من البداية أن تكون للخطة الاستراتيجية " قِبلة " تتجه إليها فى صلاتها وتسبيحها ، وأن تكون لها " بوصلة " توجهها وهى تمخر عباب البحار التعليمية .

هنا تكمن المأساة ...

إنها قاعدة اجتماعية واقتصادية معروفة للصغير قبل الكبير :

من يدفع هو الذى يملك القرار !!

ربما ، على المستوى العام يمكن أن نردد أن قرارنا بيدنا ...

لكن ، ما هكذا تسير الأمور ، فهناك ما يتم من اختيار لمن يفكرون ويصنعون وينفذون ، حيث ذهب المعز ، دون سيفه الذى يبدو أنه انكسر منذ عدة عقود ، فسياسة الإغراق فى النفقات والمكافآت والتسهيلات والتيسيرات لها فعلها غير المباشر فى " التسييس " و " التليين " بعلم أو بغير علم ، بوعى أو بغير وعى ...

أنهر كتابة لا حصر لها فاضت بالكثير ، متحدثة عن " العولمة " مما لا سبيل معه إلى المزيد ، ولكن القضية التى سوف نظل متشبثين بها ، مهما وصفنا بناء على ذلك بالتخلف ، وعدم مجاراة عصر العولمة ، هى قضية الذات الثقافية لهذه الأمة ..الهوية القومية لهذا البلد ..الشخصية الخاصة بمصر ..وطننا جميعا ، ومظلتنا جميعا !

سوف يقولون أننا فى زمن التكتلات الكبيرة ، والكيانات عابرة الجنسيات والقارات ، ونقول نحن ، أن من الضرورى أن نكون فى الوقت نفسه " شركاء أساسيين " ، والشريك الأساسى لابد أن يكون له عقله المستقل وفكره الخاص ومصالحه الواضحة ، حتى إذا اندمج وتعاون وشارك ، فعل هذا وذاك بندية ، بحيث لا يكون " إمّعة " ...قطعة صابون تذوب بسرعة فى ماء مغلى .

فرق كبير بين اندماج أو تعاون بين شركاء وأنداد ، وبين اندماج وتعاون بين عمالقة وأقزام ، فهو فى الحالة الثانية سوف يتحول إلى هيمنة وخضوع ، سوف يتحول إلى ذوبان الضعيف فى القوى ، سوف يتحول إلى " ترس " فى آلة جهنمية ضخمة !!

إن آيات هذا وذاك واضحة جلية ...

فبلد مثل فرنسا ، لأنها شريكة شراكة ندية ، تقف بلغتها قوية صلبة أمام الطوفان الأمريكى ، بل وتصدر من القوانين ما يعزز هذه اللغة القومية ، ولم يعقها هذا أبدا عن المشاركة والتعاون ، بل عزز من المشاركة وفعّل من التعاون ..

وقل مثل هذا عن دولة العدو الصهيونى إسرائيل ، التى أحيت لغة ميتة ، ولكننا هنا فى بلاد العرب والإسلام نسعى على طريق إماتة لغة حية !!

واليابان ؟ وألمانيا ؟ وغير هذه وتلك من دول وشعوب ..

وعلى عكس ذلك فى مصر ...

تجلس مع أى عامل فى مجال ، أو أى متخصص فى ميدان ، فإذا بك تسمع – دائما – شكوى تكاد تصل إلى حد البكاء والولولة عما صارت إليه أحوال هذا وذاك من تدهور وسوء حال ، والكل يتساءل بفزع شديد : ما الذى جرى لمصر والمصريين ؟

العالم من حولنا يسرع ويجرى ، وها جمال عبد الناصر الذى يزعمون أنه كان السبب فى خراب مصر ، مر على موته الآن أكثر من سبع وثلاثين سنة ، وكل يوم يأتى علينا يكون أسوأ من سابقه ، إلا إذا كان المتحدث وزيرا أوعضوا كبيرا فى حزب الحكومة ، أو كاتبا من كتبة السلطان ، أو منتفعا بذهب المعز ، حيث سترى على لسانه مصر أخرى غير مصر التى نبكى عليها الآن .

وتقلب الخطة فى صفحاتها الكثيرة الفخمة ، ذات الرونق والبهاء عن هذه المقومات التى من شأنها أن تحفظ على الأمة ذاتيتها وهويتها وشخصيتها ، فتجد التشبيه الشهير : لا أسمع ، لا أرى ، لا أتكلم ، فهذه هى الضريبة المصيبة حقا !

غابت البوصلة الوطنية التى يجمع عليها رجل الشارع ...

تكشفت القِبلة التى تتجه إليها جهود التعليم فى مصر مستقبلا ، لا أرانا الله إياه عندما تكون هذه قبلته ..التسول من الأيدى الغربية فى مقابل بيع الذات والتاريخ واللغة والإرادة .

تلك هى نقطة البداية فى عملية الانحدار ، والتى سوف نرجو أن نتابع مسارها فى تفكير وزارة التربية والتعليم المصرية – سابقا – !

ثقوب في ذاكرة
استراتيجية التعليم*

من المفروض ألا أتوقف طويلا أمام إثبات أهمية يقظة الذاكرة الوطنية بصفة دائمة على وجه العموم ، وبصفة خاصة عندما نكون بصدد اتخاذ خطوات مصيرية من شأنها أن تتغلب على مشكلات وسوءات قائمة ، وتخطو بالوطن إلى آفاق تقدم وإصلاح ، ذلك لأن مثل هذا الأمر أصبح من " المسلمات " التي اتفقت عليها العقول المفكرة ، صاحبة الوعى المستنير .

لكن ، ماذا نقول ونحن اليوم أمام صورة من صور غياب مثل هذا الوعى التاريخى ، خاصة أنه – مع الأسف الشديد – يلحق بنا كمصريين ، فيضرب بنا المثل في مثل هذه الأحوال – التغافل عن الوعى التاريخى – بأن هذه عادة " فرعونية " قديمة ، منذ زمن حتشبسوت ، على وجه التقريب ، حيث يحرص الفرعون الذى يتولى سُدّة الحكم على أن يهيل التراب على ما تم إنجازه خلال زمن من سبقوه ، ليبقى هو " المُنجِز " الوحيد ، دون أن يدرى ، أن من يأتى بعده سوف يفعل معه مثلما فعل هو بسابقه ، مع أن المثل الشعبى الشهير وعى خطر هذا السلوك عندما قال : لو دامت لغيرك ما وصلت إليك ! مما يستتبع أن تثق أنك لن تدوم في موقعك ، فاحرص على ألا يبقى منك إلا السيرة العطرة ، ولا تتغافل عما أنجزه سابقوك ، ولا تحكم عليه مقدما بالإعدام !

ومما يعرفه كل من يخطو على أولى درجات المعرفة أن الطريق العلمى للمعرفة المتقدمة هو طريق " تراكمى " ، كل جيل يحرص على أن

---

* جريدة نهضة مصر في ١٤ / ١ / ٢٠٠٨

يستوعب ما سبق لمن قبله من أجيال أن عرفوه ، ليبنى هو استكمالا وتجديدا وتطويرا واستحداثا ، مثلنا في ذلك مثل من يضع حجرا ، فيجئ من بعده ليضع فوق الحجر الأول حجرا آخر ، فيرتفع من ثم ، البناء ويعلو .

لكن تصور ، لو أن واحدا وضع حجرا ثم جاء من بعده يضع حجرا بجواره ، ثم من جاء بعده يضع حجرا آخر بجواره ..وهكذا !

النهج الأول هو النهج العلمى الصحيح الذى تحرص عليه الدول المتقدمة ، والنهج الثانى هو نهج غير علمى ، نجده غالبا سائدا في الدول المتخلفة .

النهج الأول يؤدى إلى تغيير إلى أمام وتطوير وإضافة ..

والنهج الثانى إن لم يتراجع إلى وراء ، فهو في أحسن أحواله " محلك سر " ..

ترجمة هذا كله يكمن في أن مصر ، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر ، عرفت العديد من مشروعات الإصلاح والتطوير في التعليم ، وخاصة منذ أن وُضع أول تقرير لإصلاح التعليم في مصر عام ١٨٨٠ على يد لجنة برئاسة خبير التعليم السويسرى " دور بك " ، مرورا بتقرير عدلى يكن عام ١٩١٧ ، وعبد العزيز جاويش عام ١٩٢٥ ، وأحمد نجيب الهلالى عام ١٩٤٣ ، وتقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عام ١٩٦٥ ، وورقة تطوير التعليم لمصطفى كمال حلمى عام ١٩٧٩ ، والسياسة التعليمية لعبد السلام عبد الغفارعام ١٩٨٥ ، واستراتيجية تطوير التعليم في مصر لأحمد فتحى سرور عام ١٩٨٧ ، فضلا عن مشروعات متعددة ، لم تصدر في صورة خطة أو سياسة أو استراتيجية ..إلى غير هذا وذاك من أسماء ، هناك بالفعل فروق دقيقة بينها ، لكن أصحاب الشأن غالبا ما يخلطون بين هذا وذاك .

هنا يبرز سؤال حتمى : لماذا لم يتقدم التعليم ، رغم كل هذه الاستراتيجيات والسياسات والخطط والتقارير ؟ هل لعيوب كانت قائمة بها؟ هل لأن المسئول لم تتح له الظروف أن ينفذ ما خطط له وفكر ؟ هل كان للقيادة السياسية دور في التعطيل ؟ هل كانت ظروف وأحوال عالمية أو إقليمية أو محلية داهمتنا ، فقلبت الأوضاع رأسا على عقب ؟ وهل ، وهل ..إلخ

التقويم والمتابعة ، خطوتان تعدان ألف باء العمل في كل مجتمع ، في كل زمان ..

كيف نشمر عن سواعدنا ونرصد الملايين لتقويم التلاميذ ، ونحن – كقيادة – لا نعرف التقويم الذاتى لما نعمل ، والتقويم لما سبق جهودنا ؟

هل معنى هذا أن نغرق في بحث ودراسة كل هذا ونغوص في أعماق التاريخ ، مما يمكن أن يستغرق وقتا طويلا ؟

كلا ، لم يكن مفروضا أن يفعل فريق البحث والدرس في صناعة الخطة الاستراتيجية هذا ، لكن كان من المفروض ، وهو بصدد التفكير والتقدير وصناعة الخطة ، أن يكون من ضمن أعماله ، تكليف لجنة من ذوى الاختصاص للقيام بتقديم رؤية عامة نقدية ، تقويمية لمشروعات التطوير والإصلاح السابقة ، على الأقل من بعد الحرب العالمية الثانية ، على أن ألا ينصب الاهتمام في مثل هذه الرؤية على التفاصيل والجزئيات وإنما على النظر النقدى والتقويم والتحليل .

ولو اطلع أصحاب الشأن على كتابنا الذى صدر عن دار الهلال في سلسلة كتاب الهلال بعنوان (التعليم في مصر) ، وهو غير العنوان الذى وضعه المؤلف ، حيث كان في الأصل (قصة تطوير التعليم في مصر) لأمكنهم أن يستفيدوا إلى حد كبير ، ولم يكن الأمر بحاجة إلى اعتمادات

مالية ، فأنا كنت سأتبرع بهذا الجهد ، لسبب بسيط ، هو أن الكتاب منشور .

إن البعض يمكن أن يقول : أن الظروف التي كتب في ظلها تقرير إصلاح التعليم في مصر لأحمد نجيب الهلالى عام ١٩٤٣ ، أو التي كتب فيها تقرير اللجنة الوزارية عام ١٩٦٦ ، أو حتى ظروف استراتيجية سرور عام ١٩٨٧ ، قد تبدلت كلية ، ومشروعات التطوير والإصلاح لها تاريخ صلاحية مثل المأكولات والأدوية وغيرها ، ونقول ردا على ذلك ، إن هذا يمكن أن يكون مبررا ومعززا لظهور الخطة الجديدة ، فنذكر أن الظروف الماضية إذ فرضت على أولى الشأن في التعليم أن يقولوا بكذا وكذا فإن ظروف اليوم تكشف عن انتهاء صلاحية هذا التصور أو ذاك ، وتفرض هذا التصور الجديد الذى نقدمه .

ودون أن نقصد التذرع بنظرية المؤامرة ، حتى لا يسرع البعض برفع ذلك أمامنا متهما ، فإننا نظن أن هذه صورة من صور التأسى بالتفكير الأمريكى المهيمن الآن ، كيف ؟

فنحن نعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية هى صاحبة تاريخ قصير للغاية ، لا يزيد عن قرنين من الزمان إلا بسنوات محدودة ، ومن هنا قد لا تجد لديهم احتفاء بالنظر التاريخى ، حيث أنهم بلا تاريخ بالفعل ..

ومن المحزن حقا أن يقتفى أبناء أقدم شعوب الأرض ، وأصحاب أطول تاريخ في العالم – بجانب العراق – ، وهم نحن أبناء مصر ، أثر أصحاب أقصر تاريخ حضارى ، فيكون تأثر سلبى في التعامل مع تاريخ أمتنا التعليمى ، ومن هنا وجدنا الفريق الذى خطط ورسم لما يسمى تطوير كليات التربية قد حرص على إلغاء الدراسة التاريخية التربوية ، حتى يتخرج معلمو الأجيال الجديدة بغير ذاكرة تعليمية ، وفضلا عن ذلك ،

فالمتابع لتطور مناهج التاريخ في التعليم العام لابد أن يلاحظ التقلص التدريجى لها .

أعلم أن أحدا من الأمريكان لم يصدر توجيها لهذا وذاك من مسئولى التعليم أو الخطة الاستراتيجية بذلك ، فهم ليسوا بمثل هذه السذاجة ، ولكنها القاعدة الثقافية والاجتماعية التي عبر بها المثل القائل : اطعم الفم ، تستحى العين "!! فضلا عن القاعدة التي نبه عليها مفكرنا العظيم ابن خلدون منذ عدة قرون " المغلوب مولع بتقليد الغالب " ، فما بالك ، إذا كان هذا التقليد " حذو النعل بالنعل " ، يجنى آلافا من الجنيهات أو الدولارات مكافأة ؟ وبالقانون ، ووفقا للقواعد واللوائح !!

وهكذا تبدأ الخطة الاستراتيجية في بابها الأول ب (تحليل الوضع الراهن) ، على أساس أن تاريخ الخبرات التعليمية في مصر لم يبدأ إلا عام ٢٠٠٠ ، و" حَنّ " علينا تقرير الخطة بأن يسوق عنوانا في الفصل الثانى (ص ٣٣) مؤداه : " التطور التاريخى " حتى يوهمنا بتوافر الوعى التاريخى ، دون دراية بأن هذا ليس تطورا تاريخيا في حقيقة الأمر ، حيث لم يتعد المدى الزمنى ١٧ عاما ..إنه حاضر ..وليس ماضيا .

وحتى يقف القارئ على ضعف الذاكرة التعليمية ، فليقرأ معنا بقية العنوان " ... لانتقال النظام التعليمى من الإتاحة إلى الجودة ، ثم إلى كفاءة النظم " !

ثم تقع الخطة في الغفلة التاريخية المروعة والنفاق السياسى الممجوج ، فتقول " منذ أوائل التسعينيات من القرن السابق ، اعتبر الرئيس مبارك التعليم ، المشروع القومى الأول في مصر ..." .

إننا لا نبالغ أبدا في وصف هذا " بالغفلة التاريخية المروعة " ، بل إن الحياء يحول بيننا وبين أن نستخدم وصفا أشد من ذلك ...

ولا نريد أن يقف لنلقى درسا في التاريخ ، ولكننا نتساءل : فماذا كان مشروع محمد على في أوائل القرن التاسع عشر وهو الرجل الذى لم يكن يقرأ أو يكتب ؟ بل : وبماذا نادى الشيخ حسن العطار من قبل ؟

وآه لو اطلعوا على أقوال وخطب وأعمال مصطفى كامل ..وغير هذا وذاك مما تحفل به الذاكرة الوطنية المُغَيبة ، لماذا ؟ حتى يقولوا ما كتبوه ..نفاقا رخيصا ، وتملقا ممجوجا ، وهبوطا شنيعا في لغة خطة ، المفروض أن يغلب عليها أسلوب العلماء والمفكرين ، لا أسلوب ضاربى الدفوف ، ومن يدقون الطبول ، ويرقصون في " الزفة " و " الموالد " !!

ولو صدق كاتبو الخطة مع ضمائرهم ، وراجعوا الميزانيات المرصودة ، والاهتمام السيادى ، لوجدوا أن المشروع القومى الأول في مصر منذ هذا التاريخ ، ومن قبله ، هو " الأمن " بصورتيه : الداخلى والخارجى !!

ويستمر مسلسل الغفلة التاريخية ، فتذكر الخطة في ص ٣٣ أن مفهوم اللامركزية ظهر عام ٢٠٠٢ ، ولو قرءوا التاريخ لأرجعوا الفضل لأصحابه ، فأول من قام بخطوة لا مركزية في إدارة التعليم هو الدكتور محمد حسين هيكل عندما كان وزيرا للمعارف عام ١٩٣٨ ، فقد كان هو صاحب تقسيم إدارة التعليم في مصر إلى " مناطق " .

والحديث عن " الإتاحة " و " الجودة " عزيزى القارئ هو ما يشبهونه في الثقافة الإنجليزية بأننا هنا إزاء نبيذ قديم يوضع في زجاجة جديدة ، فمن قبل لم يكن طه حسين ، الذى اعتبرناه مفكرا كبيرا ، على الدرجة نفسها التي لجهابذة التعليم المصرى اليوم ، حيث جهل الرجل كلمة " الإتاحة " ، فكان يستخدم مصطلح " الكم " وعبارة " التعليم كالماء والهواء " ، وكان رائد التربية الحديثة في العالم العربى إسماعيل القبانى أيضا متخلفا بالنسبة لعباقرة الإصلاح التربوى اليوم ، فجهل حكاية " الجودة " واستخدم كلمة " الكيف " .